



Distr.
GENERAL

TD/B/46/5
10 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والأربعون

جنيف، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني

أعدته أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تحولت المساعدة التي يقدمها الأونكتاد للشعب الفلسطيني تحولاً تدريجياً من التركيز على تحليل آفاق تنمية الاقتصاد الفلسطيني إلى وزع متكامل للقدرات الفنية للأمانة في إطار أنشطة التعاون التقني. وقد استتبع ذلك فحص جوانب رئيسية من جوانب الأداء والسياسة العامة في التجارة والمالية الفلسطينييين وما يتصل بهما من خدمات، ما أدى بدوره إلى تحسين قدرة الأمانة على تقديم مساعدة تقنية فعالة ومؤتية من حيث الوقت، استجابة لطلبات السلطة الفلسطينية. وأما الأداء السلبي المتداول للاقتصاد الفلسطيني، لا سيما في التجارة والخدمات المتصلة بها، فقد أبرز التحديات التي تنتظر تناولها رغم التطورات الإيجابية في إطار السياسة العامة الذي يحكم النشاط الاقتصادي منذ الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية المبرمة في عام ١٩٩٣. وهذه الاعتبارات هي بمثابة حافز متواصل للمجتمع الدولي على تكثيف المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني في بناء اقتصاده ومؤسساته. ووفقاً لذلك، وسّع الأونكتاد نطاق برنامجه لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني في تطوير قدراته المطلوبة لفعالية وضع السياسة العامة والإدارة في مجال التجارة الدولية والاستثمار والخدمات ذات الصلة. وفي هذا السياق، تقدم الأمانة في الوقت الحاضر المساعدة في ثمانية مجالات من مجالات المشاريع، وينتظر اتخاذ إجراءات بشأن ستة مجالات أخرى في سياق علاقة تعاونية متزايدة مع فلسطين والمنظمات الدولية المعنية.

المحتويات

الفصل	الفقرات
مقدمة	١ - ٣
الأول - التجارة والمالية والخدمات الفلسطينية: إنجازات الفترة الانتقالية والتحديات المنتظرة..	٢٨ - ٤
ألف - التطورات الأخيرة في الاقتصاد الفلسطيني.....	١٣ - ٤
١- التباطؤ الاقتصادي في وسط ضغوط السكان وقوة العمل	٦ - ٤
٢- العجز التجاري المتزايد يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد	٩ - ٧
٣- التوزيع السوقي للتجارة: مشاكل مزمنة واتجاهات جديدة	١٣-١٠
باء - الإنجازات الرئيسية في إعمار وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.....	٢٨-١٤
١- بيئة السياسة العامة	١٧-١٥
٢- الإنجازات والمهام غير المنجزة في الفترة الانتقالية.....	٢٣-١٨
٣- التحديات المنتظرة	٢٨-٢٤
الثاني - المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني	٦١-٢٩
ألف - الأنشطة التنفيذية المستهلة.....	٤٤-٣١
١- دراسة جدوى لإنشاء منطقة صناعية في نابلس	٣١
٢- تشجيع تعاون السلطة الفلسطينية مع مصر والأردن في تحسين الخدمات ذات الصلة بالتجارة على المستوى دون الإقليمي.....	٣٥-٣٢
٣- البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية.....	٣٧-٣٦
٤- تعزيز كفاءة التجارة: النقطة التجارية الفلسطينية في رام الله	٣٩-٣٨
٥- المبادئ التوجيهية لتنمية الموارد البشرية في مجال التجارة - برنامج التدريب في مجال التجارة (TRAINFORTRADE)	٤٠
٦- المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني: الوضع الاقتصادي الدائم بين إسرائيل وفلسطين	٤١
٧- تشجيع الاستثمار	٤٢
٨- تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية في مجال إدارة الجمارك.....	٤٤-٤٣

المحتويات (تابع)

الفصل الثاني (تابع)

الفقرات

٥٣-٤٥		باء - الأنشطة التنفيذية المقترحة
٤٧-٤٦		١- بناء القدرات في مجال إدارة الديون والإدارة المالية
٤٩-٤٨		٢- القدرات الإدارية والمؤسسية لتشغيل ميناء غزة
٥٠		٣- تعزيز قدرات قطاع التأمين المحلي
		٤- دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (برنامج تنظيم المشاريع
٥١		(EMPRETEC)
		٥- الحلقة الدراسية المعنية بالمشتريات الدولية من السلع الغذائية الاستراتيجية
٥٢		والإتجار بها
٥٣		٦- تجميع السلاسل الإحصائية بشأن التجارة الدولية الفلسطينية
٥٦-٥٤		جيم - تعبئة الموارد والمواءمة والتنسيق
٥٧		دال - الأنشطة المرتقبة في إطار برنامج عمل الأمانة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١
٦١-٥٨		هاء - الأثر والتقييم

الصفحة

٧		الجدول ١- تجارة السلع الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ١٩٩٠-١٩٩٨
		الجدول ٢- مشاريع الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني: الحالة كما هي
١٦		في ١ آب/أغسطس ١٩٩٨

مقدمة

١- أعد هذا التقرير الذي يغطي مساعدة الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني في أثناء الفترة تموز/يوليه ١٩٩٧ - حزيران/يونيه ١٩٩٩ وفقاً لولاية الأمانة في مجال تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ولما توخاه برنامج عمل الأمانة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويعنى هذا التقرير بصفة خاصة بالأعمال التي أنجزت منذ عام ١٩٩٨، ووضعا في الاعتبار التقرير المرحلي غير الرسمي الذي أعدته الأمانة للدورة الخامسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية والذي يؤن الأعمال المنجزة في هذا المجال من مجالات البرنامج^(١).

٢- شهد برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني منذ بدايته في عام ١٩٨٥ تحولاً من التركيز على البحث والتحليل لآفاق التنمية المستدامة لاقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة^(٢) إلى الوزع المتكامل والمستدام لمجمل القدرات الفنية لدى الأمانة في سياق أنشطة التعاون التقني مدعوماً بالمناسب من البحث وتحليل السياسة العامة. وكان هذا التطور متمشياً والفرص الجديدة لتقديم مساعدة ملموسة إلى الشعب الفلسطيني، هذه الفرص التي وفرتها الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية الموقعة منذ عام ١٩٩٣. وإضافة إلى ذلك حدث تطور طبيعي ومفيد في برنامج عمل أوجد أساساً فنياً صلباً يقوم عليه التعاون التقني والمشورة بشأن السياسة العامة المناسبين والفعالين.

٣- ومنذ عام ١٩٩٥، كان "برنامج أنشطة التعاون التقني لدعم التجارة والمالية والخدمات المتصلة بهما الفلسطينية"^(٣) في الأمانة بمثابة الإطار لعدد من بعثات المشورة، والدورات التدريبية، وحلقات العمل التي نظمت استجابة لطلبات الحصول على المساعدة التي وردت من وزارات مختلفة من وزارات السلطة الفلسطينية. ولا يزال البحث والتحليل الموجهان إلى هدف محدد يشكلان سمة بارزة من سمات برنامج عمل الأمانة في سياق مشاريع محددة وكجزء من رصد التطورات في الاقتصاد الفلسطيني، لا سيما في قطاعات التجارة والمالية والخدمات ذات الصلة بهما. ويقدم هذا التقرير وصفاً موجزاً لأحدث أداء إجمالي للاقتصاد والتجارة في سياق تقييم للإنجازات الرئيسية في الفترة الانتقالية وفي انتظار تحديات الإعمار والتنمية في الاقتصاد الفلسطيني. وهذا يمهد السبيل لاستعراض مفصل للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ولمجالات يستمر فيها تقديم المساعدة في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ولتقييم أولي لأثر البرنامج.

الفصل الأول

التجارة والمالية والخدمات الفلسطينية: إنجازات الفترة الانتقالية والتحديات المنتظرة

ألف - التطورات الأخيرة في الاقتصاد الفلسطيني

١- التباطؤ الاقتصادي في وسط ضغوط السكان وقوة العمل

٤- قدر مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني متوسط عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٨ بـ ٢ ٨٥٨ ٠٠٠ نسمة، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٦,٤ في المائة على السنة الماضية^(٤). وأما نسبة السكان الذين هم في سن العمل والمشاركين في قوة العمل (معدل النشاط الخام) فلا تزال على سبيل المقارنة نسبة متدنية تقرب من ٤٢ في المائة. وقدر مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني حجم قوة العمل بـ ٥٨٥ ٠٠٠ في عام ١٩٩٨، أي بزيادة نسبتها ٥,٩ في المائة على عام ١٩٩٧. وزاد متوسط معدلات الاستخدام الكامل فبلغ ٧٨ في المائة في عام ١٩٩٨ (مقارنة بـ ٦٩ في المائة في عام ١٩٩٧)، فبلغ عدد العاطلين عن العمل ٩١ ٠٠٠ شخص (١٦ في المائة من قوة العمل) وبلغ عدد المستخدمين استخداماً ناقصاً ٣٨ ٠٠٠ شخص (٦,٥ في المائة). ووفقاً لإسقاطات مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، سيتجاوز عدد السكان الفلسطينيين المقيمين ٣ ملايين نسمة في نهاية هذا القرن، وذلك بنسبة نمو سنوي تبلغ ٥,٤ في المائة. وإذا أضيف إليهم السكان الموجودون في الخارج الذين يقدر عددهم بأكثر من ٣ ملايين نسمة، تكون مخزون هائل من الموارد التي يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يعتمد عليها في المستقبل.

٥- وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني معدل نمو سنوي يقرب متوسطه من ١٠ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦. غير أن النمو الضعيف تقلّب تقلباً كبيراً مسجلاً معدلات سلبية في بعض السنين. وزاد الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣ ٤١٣ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٦، بحسب بيانات مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني التي توفرت مؤخراً^(٥). وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من ١ ٤٣٨ دولاراً في عام ١٩٩٠ إلى ١ ٢٧٤ دولاراً في عام ١٩٩٤، ولم يستعد قوته إلا في عام ١٩٩٦ عندما بلغ ١ ٤٩٧ دولاراً. أما الناتج الوطني الإجمالي للفرد الواحد فقد انخفض من ٢ ٠٥٤ دولاراً في عام ١٩٩٢ إلى ١ ٦٩٥ دولاراً بحلول عام ١٩٩٦، وهذا مستوى لا يزال دون المستوى الذي بلغه هذا الناتج في عام ١٩٨٧. وقد نُشرت تقديرات مختلفة للنمو الحقيقي، أشار آخرها إلى ازدياد الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي بنسبة ١ و ٢ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٧، وبنسبة ٣ و ٣,٥ في المائة على وجه التقدير في عام ١٩٩٨. وهذا يعني أن الدخل الحقيقي للفرد في عام ١٩٩٨ زاد لأول مرة منذ بدء هبوطه هبوطاً مستمراً في عام ١٩٩٣.

٦- ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني يتسم بهيكل مشوه يفضل الخدمات وبناء المساكن وقطاع الصناعات التقليدية. وتمثل الخدمات تاريخياً نحو ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي رغم أن هذه النسبة قد خُفّضت في ضوء

الإحصاءات الجديدة التي اعتمدها مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني. وأما حصة الناتج المحلي الإجمالي من الناتج الوطني الإجمالي فقد تقلبت نسبتها فقارت ٧٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ وزادت إلى ٨٦ في المائة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦. وهناك علامة أخرى على التشوه في الاقتصاد هي الفرق الكبير بين الاستهلاك النهائي (الذي يقدر بمبلغ ٢٩٧ ٤ مليون دولار في عام ١٩٩٦) والإنتاج المحلي (٣ ٤١٣ مليون دولار). وهذا يشير إلى تحول هيكلي أدنى عن الاتجاهات الاقتصادية التاريخية التي تكون فيها مصادر الدخل الخارجية، وليس التوسع الاقتصادي المحلي محرك الطلب الإجمالي. ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعتمد في الغالب على صناعات منزلية صغيرة ومؤسسات تجارية يملكها أفراد. وأما استثمار القطاع الخاص في الموجودات الإنتاجية فظل متدنياً. وإذ مثّل إجمالي الاستثمار نحو ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦، مثّل البناء، في بناء المساكن غالباً، ٧٧ في المائة من ذلك المجموع. وهذا يعكس مجموعة من العوامل التي تضم عدم التيقن من الوضع السياسي، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، وإغلاق الحدود، ونقص مرافق الاعتمادات، رغم حدوث توسع مثير في النظام المصرفي منذ عام ١٩٩٤. فالمصارف العاملة في الأرض الفلسطينية أصبحت فعالة في تعبئة الوفورات المحلية، ولكن دورها كوسيط مالي لا يزال دوراً محدوداً. وبحلول منتصف عام ١٩٩٨، بلغت قيمة الودائع المصرفية ٢ ٢٦٩ مليون دولار، بينما لم تتجاوز قيمة مرافق الاعتمادات ٧٠٩ ملايين دولار، كانت نسبة ٥٨ في المائة منها في شكل حسابات مكشوفة.

٢- العجز التجاري المتزايد يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد

٧- تؤكد البيانات المتوفرة أنه فيما شهد قطاع التصدير الفلسطيني هبوطاً في الحجم والتعقيد والأداء ازدادت الواردات تنوعاً وأهمية. وهذا التوسع غير المقيد في الاستيراد يعكس ظهور احتياجات جديدة في مجالي الاستهلاك والاستثمار، وفرص تجارية مربحة للفعاليات في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات المجاورة. غير أن الآثار الطويلة الأجل للهبوط المتطاول في الصادرات والتكوين الغالب للسوق والسلع في التجارة الخارجية الفلسطينية يشير إلى وجود أوجه خلل خطيرة تتطلب اهتماماً دقيقاً بها في السياسة العامة وفي الجوانب الفنية. وأما الملامح العامة للأداء التجاري الأخير فتؤكد وجود تسارع في الاتجاه المتدهور الذي بدأ في الثمانينات. ومنذ عام ١٩٩٦، أخذت المشاكل المزمنة تبلغ حدوداً حرجية (انظر الجدول ١).

الجدول ١ - تجارة السلع الفلسطينية (الضفة الغربية)^(١) وقطاع غزة)، ١٩٩٠-١٩٩٨

البند/السنة	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤ ^(ب)	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الصادرات (بملايين الدولارات)	٢٣١	٢٩٢	٢٤٣	٣٢٦	٣٤٠	٣٨١	٤٤٤
- إسرائيل (%)	٧٨,٤	٨٥,٢	٨٤,٣	٩٣,٩	٩٣,٨	٩٣,٩	٩٤,٨
- الأردن (%)	١٣,٩	١٠,٠	١٢,٨	٤,٥	٥,٣	٤,٩	٤,٩
- مصر (%)	-	-	-	٠,٢	٠,٣	-	-
- إلى المناطق الأخرى في العالم (%)	٧,٧	٤,٨	٢,٩	١,٤	٠,٦	١,٢	٠,٣
الواردات (بملايين الدولارات)	٨٤٣	١ ٢٦٠	١ ٠٧٥	١ ٦٩٠	٢ ٠١٧	٢ ١٦٤	٢ ٧٢٣
- إسرائيل (%)	٨٤,٧	٨٧,٧	٨٥,٦	٩٠,٠	٨٦,٤	٨٣,٣	٦٩,٠
- الأردن (%)	١,١	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٤	١,٤	١,٤
- مصر (%)	-	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٩	١,٢	٠,٩
- من مناطق العالم الأخرى (%)	١٤,٣	١١,٤	١٣,٧	٩,٢	١٢,٣	١٤,١	٢٨,٧
الصادرات كنسبة مئوية من الواردات	٢٧	٢٣	٢٢	١٩	١٧	١٨	١٦
الميزان التجاري (بملايين الدولارات)	- ٦١٢	- ٩٦٨	- ٨٣٢	- ١ ٣٦٤	- ١ ٦٧٧	- ١ ٧٨٣	- ٢ ٢٧٩
الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٠	١١	٩	١٠	١٠	١٠	م.غ
الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٣٧	٤٦	٤١	٥٤	٥٩	٥٨	م.غ
العجز التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٢٧	٣٥	٣٢	٤٤	٤٩	٤٨	م.غ

المصادر: لعام ١٩٩٠، هالباخ، أ. ج. الاحتمالات الجديدة للتعاون والتجارة في الشرق الأوسط.

مبونخ، فلنفورم فيرلاغ، ١٩٩٥.

للأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥، تقديرات أمانة الأونكتاد (انظر UNCTAD/GDS/SEU/2).

للعامين ١٩٩٦-١٩٩٧، مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي من الموقع الرسمي لمكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني على الشبكة.

لعام ١٩٩٨، تقديرات ميزان المدفوعات من المديرية العامة للجمارك والمكوس والتخليص بوزارة المالية في السلطة الفلسطينية، ومن مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني.

(أ) باستثناء القدس الشرقية.

(ب) البيانات المقدرة لعام ١٩٩٤ هي الأقل موثوقية في هذه الفترة.

٨- تقدر قيمة الواردات من السلع في عام ١٩٩٨ بمبلغ ٢ ٧٢٣ مليون دولار مقابل ٤٤٤ مليون دولار للصادرات. ومنذ عام ١٩٩٠، زادت قيمة الواردات زيادة أسرع من الزيادة في الصادرات. أما نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي التي زادت عن ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٠ فقد انخفضت إلى أقل من ٢٥ في المائة بحلول عام ١٩٨٧، واستمر انخفاضها إلى حد الركود منذ عام ١٩٩٠ فبلغت أدنى مستوى لها وهو نحو ١٠ في المائة. وهذا يشكل تحولاً هيكلياً سلبياً في الاقتصاد وإن كان لا يزال تحولاً يمكن عكس اتجاهه من خلال استمرار نمو الصادرات نمواً مدفوعاً بالجمع بين الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة التنوع في الإنتاج الصناعي والزراعي.

٩- وإحدى السمات الثابتة في الاقتصاد الفلسطيني وجود عجز تجاري كبير بصورة مستمرة، ما يشكل عبئاً هائلاً على اقتصاد صغير. وقد زاد العجز عن ٣٠٠ في المائة في ثماني سنوات فقد بمبلغ ٢ ٢٧٩ مليون دولار في عام ١٩٩٨. أما الصادرات فكانت أقل من ٢٣ في المائة من الواردات منذ عام ١٩٩٢ وبلغت مستويات متدنية متوسطها ١٧ في المائة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨. أما نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد زادت من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ما يزيد عن ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٥، وشكلت الواردات ما يعادل ٦٠ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. وأما العجز في ميزان تجارة السلع والخدمات خلاف عوامل الإنتاج فقد قدر بمبلغ ١ ٩٧٦ مليون دولار في عام ١٩٩٧، وهو عبء يخفف منه الدخل الذي يكسبه العمال الفلسطينيون في إسرائيل والذي بلغ ٥٨٨ مليون دولار في عام ١٩٩٧. وتقدر قيمة الحوالات والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٨٣ مليون دولار في عام ١٩٩٧، ما يساعد في توفير المزيد من التغطية للعجز. وقد أدت هذه العوامل إلى تخفيض العجز في الحساب الجاري إلى ٦٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧ مقارنة بمعدلات عجز تاريخية كانت أقل من ١٠٠ مليون دولار.

٣- التوزيع السوقي للتجارة: مشاكل مزمنة واتجاهات جديدة

١٠- زاد تركيز التجارة الفلسطينية في سوق شريك غالب واحد هو إسرائيل زيادة شملت معظم الجوانب منذ عام ١٩٩٠. ورغم أن هذا الاتجاه ينسجم مع التحول الطويل الأجل في تركيبة سوق التجارة الخارجية الفلسطينية على نحو يتمشى والاتحاد الجمركي القائم حتى عام ١٩٩٣، اشتد هذا الاتجاه منذ التوصل عن طريق المفاوضات إلى الاتحاد الجمركي الذي اعتمد في عام ١٩٩٤. وقيمة التجارة مع شركاء خلاف إسرائيل انخفضت حتى عام ١٩٩٧، كما انخفضت نسبتها أيضاً منذ عام ١٩٩٠. ومثلت إسرائيل ما بين ٨٥ و ٩٠ في المائة من الواردات الفلسطينية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ (كما في معظم الثمانينات أيضاً). وزادت الواردات الفلسطينية من إسرائيل فبلغت ١ ٨٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩٨ مقارنة بمبلغ ١ ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وأدى فرض تعريفات جمركية إسرائيلية على معظم السلع التي تستوردها السلطة الفلسطينية إلى زيادة في أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المماثلة لها تماماً التي تنتج في إسرائيل، ما يحد فعلياً من الطلب على الواردات من البلدان العربية.

١١- ولم تضعف هذه الاتجاهات إلا منذ عام ١٩٩٧. ولوحظ تطور رئيسي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وهو ازدياد نسبة الواردات المستوردة من بقية أنحاء العالم فبلغت ١٤ في المائة في عام ١٩٩٧ وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠، ثم تضاعفت بعد ذلك في عام ١٩٩٨ فبلغت ٢٩ في المائة من الواردات. وبالأرقام المطلقة، بلغت قيمة الواردات الفلسطينية من بقية أنحاء العالم نحو ٧٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٨. وهذا الرقم يعكس وجود فرص جديدة في أسواق الاستيراد ويزيد من الاستيراد المباشر إلى السلطة الفلسطينية. ويمثل ذلك من حيث الأهمية كون السلطة الفلسطينية قد تمكنت من تثبيت الوجهة الفلسطينية لنسبة متزايدة من الواردات التي كانت تتدفق دائماً عبر إسرائيل وكانت تعتبر لأغراض الإحصاء واردة من إسرائيل. وهذا ينطوي على آثار هامة في الإيرادات والسياسة العامة ويستحق النظر فيه نظرة جدية. وتمثل السلطة الفلسطينية سوقاً رئيسية للصادرات الإسرائيلية؛ والاتجاهات الأخيرة في الاستيراد يمكن أن تؤدي إلى تدني حصة إسرائيل من الواردات الفلسطينية وإلى هبوط في المستوى المطلق للواردات من إسرائيل.

١٢- أما الواردات من الأردن فقدرت بمبلغ ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧ وزادت إلى ٣٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨. هذا بالمقارنة بمستويات تاريخية لم تتجاوز مبلغ ١٠ ملايين دولار إلا مرة واحدة في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧. وأما قيمة الواردات من مصر فقد بلغت مستوى غير مسبوق هو ٢٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧ وفي عام ١٩٩٨. وأما الواردات غير المسجلة التي تعتبر سائدة في التجارة الفلسطينية مع مصر فتشير إلى إمكانيات حدوث تدفقات أكبر للواردات من مصر. غير أن وجود ما يزيد على ٥٠ مليون دولار من الواردات المسجلة من مصادر عربية جديدة لم يكن لها وجود قبل سنتين هو واحد من أوضح النتائج الإيجابية للإطار الجديد للسياسة التجارية منذ ١٩٩٤. كما يشير ذلك إلى إمكانيات سير التجارة في اتجاه لم يكن موجوداً في السابق، بينما لا تزال آفاق إحياء الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق العربية غير مستكشفة في الغالب.

١٣- ومن المؤكد أن أبرز السمات المخيبة للأمل في التجارة الخارجية الفلسطينية في السنوات الأخيرة بقاء نمو الصادرات بطيئاً وازدياد تحول التجارة إلى إسرائيل. فبينما كانت إسرائيل هي السوق لـ ٨٥ في المائة من الصادرات الفلسطينية في عام ١٩٩٠ (وأقل من ذلك في العقد السابق) اتجه ٩٥ في المائة من الصادرات في عام ١٩٩٨ إلى إسرائيل، وذلك في الغالب على حساب الصادرات إلى الأردن و/أو عبره. ولا تزال نسبة هامة من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل تتألف من منتجات مصنعة في إطار ترتيبات قائمة على أساس التعاقد من الباطن بحيث تذهب المكاسب الرئيسية إلى الشركات الإسرائيلية التي تبيعها في السوق الإسرائيلية وفي أسواق التصدير^(٦). وقد هبطت مؤخراً الصادرات إلى الأردن هبوطاً حاداً فبلغت قيمة هذه الصادرات ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ مقارنة بمبلغ ٣٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ و ١٢٥ مليون دولار في عام ١٩٨٢. وحتى عام ١٩٨٢، شكّلت الصادرات إلى الأردن و/أو عبره أكثر من ٣٠ في المائة من الصادرات الفلسطينية. ومن جهة أخرى، لم تكن إمكانيات التجارة مع مصر قائمة حتى فتح الحدود في عام ١٩٩٤. وظلت هذه القناة قناة هامشية فبلغت قيمة الصادرات فيها مليون دولار في عام ١٩٩٦ وأخذت تنخفض منذ ذلك الحين. أما الصادرات إلى بقية أنحاء العالم فقد شهدت هبوطاً حاداً فقلّت عن ٠,٥ في المائة من إجمالي الصادرات بحلول عام ١٩٩٨، وتراوحت قيمتها بين مليون

وأربعة ملايين دولار في السنة منذ عام ١٩٩٣، مقارنة بمبلغ ١٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠. ومن حيث فرص التصدير الفلسطينية، لم تكن نتائج السنوات الماضية مرضية.

باء - الإنجازات الرئيسية في إعمار وتنمية الاقتصاد الفلسطيني

١٤- في سياق رصد وتحليل التطورات الأساسية في قطاعات التجارة والمالية والخدمات ذات الصلة الفلسطينية، اضطلعت أمانة الأونكتاد بدراسة للإنجازات الرئيسية في الفترة الانتقالية (١٩٩٤-١٩٩٩) وللمهام المنتظرة في المستقبل، معتمدة في ذلك على تجربتها الخاصة في هذا المجال وعلى مجمل الأدبيات المتوفرة من مصادر أخرى نشطة في هذا المجال^(٧). والقصد من هذه الدراسة هو توفير إطار واسع لتحليل السياسة العامة يقتضيه تصميم أنشطة تنفيذية فعالة وذات صلة في هذه القطاعات وزيادة قدرات الأمانة على تقديم المشورة. والفرع التالي يستعرض الاستنتاجات الأولى لهذه الدراسة مركزاً على الإنجازات الرئيسية والمهام المنتظرة في المستقبل.

١- بيئة السياسة العامة

١٥- أدى إعلان المبادئ الموقع بين إسرائيل وفلسطين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى فترة خمس سنوات (١٩٩٤-١٩٩٩) من الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت. وتوخت السلطة الفلسطينية الاضطلاع بثلاث مهام رئيسية في أثناء هذه الفترة. أولاً، إعادة الانتشار الإسرائيلي من مناطق واسعة من الأرض الفلسطينية وإنشاء مجلس تشريعي فلسطيني منتخب وسلطة فلسطينية معينة بحسب الأصول. ثانياً، كان متوقعا الانتهاء بحلول عام ١٩٩٩ من المفاوضات الرامية إلى حل مسائل الوضع النهائي بما فيها الحدود والقدس واللاجئون والمياه والأمن. ثالثاً، كان متوقعا أن تحل تدابير بناء الثقة بين الجانبين محل المواجهة التي كانت قائمة في الماضي وإتاحة الفرصة للسلطة الفلسطينية لاعتماد سياسات اقتصادية تساعد في الإعمار والتنمية.

١٦- لم تنجز أية مهمة من هذه المهام الثلاث إنجازاً كاملاً بإنهاء الفترة الانتقالية التي حددت أصلاً. فإسرائيل انسحبت من معظم قطاع غزة ومن معظم مراكز السكان في الضفة الغربية ولكنها لم تنجز بعد إعادة الانتشار على النحو المتفق عليه بين الجانبين. ولقد أنشئت السلطة الفلسطينية وأقيمت مؤسسات الحكم ولكن صعوبات رئيسية حالت دونها ودون تطوير قطاع عام عامل على نحو كفو. ولم تبدأ المفاوضات على مسائل الوضع النهائي لتدهور العلاقات بين الجانبين منذ عام ١٩٩٦ وبلغت هذه العلاقات مأزقاً في السنة الماضية. ورغم التطورات الإيجابية المتصلة بإنشاء السلطة الفلسطينية وإزالة القيود القائمة منذ فترة الاحتلال، تأثرت الأنشطة الاقتصادية سلباً بذلك واتسمت الفترة الانتقالية بهبوط متواصل في مستوى المعيشة ووجود بطالة عالية المعدل ومتقلبة. وقد أدى الغموض في الحالة السياسية والعنف إلى إغلاق الحدود وإلى فصل جغرافي داخلي للأرض الفلسطينية، ما ترك آثاراً خطيرة على الاقتصاد. وقد كان لهذه العوامل آثار سلبية في الأجل القصير على الدخل والعمالة، كما كان لها آثار في الأجل الطويل على النمو والتنمية.

١٧- غير أن تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة في تموز/يوليه ١٩٩٩ قد بعث روحاً جديدة من التفاؤل إزاء إحياء عملية السلام وفتح الطريق المسدود في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. فعلى إسرائيل وفلسطين أن يعالجا المهمة المزدوجة وهي حل المسائل غير المسواة من مسائل الفترة الانتقالية والشروع في المفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي. وتواجه السلطة الفلسطينية في هاتين المهمتين خيارات استراتيجية رئيسية في الميدان الاقتصادي. والتقييم الموجز التالي للإنجازات وخيبات الأمل الرئيسية في الفترة الانتقالية وللمهام المنتظرة ذات الأولوية يعكس بعض المسائل الرئيسية القائمة في هذا الصدد والتي يتعين النظر فيها.

٢- الإنجازات والمهام غير المنجزة في الفترة الانتقالية

١٨- لا شك في أنه من أبرز التطورات في الفترة الانتقالية الجهود الجدية التي بذلتها السلطة الفلسطينية لإيجاد بيئة اقتصادية جديدة تيسر النمو والتنمية، وما رافق ذلك من إنجازات وقصور. ويمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسية في هذا الصدد. يتعلق أولها بالجهود المبذولة في المجالين المؤسسي والقانوني؛ ويشير ثانيهما إلى الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية؛ ويتصل ثالثها بالسياسة العامة المالية والتجارية.

١٩- الإنجاز الرئيسي في إيجاد إطار مؤسسي جديد هو إقامة سلطتين حكوميتين هما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. وتمكنت هاتان السلطان معاً من سن وتنفيذ قوانين وتدابير جديدة أزلت بعض القيود التي كانت قائمة منذ فترة الاحتلال، وأتاحت قدراً من الدعم للقطاع الخاص. وهذه التدابير تضم تشريعات جديدة لتشجيع الاستثمار، وللمناطق الصناعية، والإصلاح المصرفي والضريبي، والأمن الداخلي الفعال. وإضافة إلى ذلك، يمكن تحديداً ذكر تطورات إيجابية في البيئة الاقتصادية أحدثها بناء المؤسسات الذي قامت به السلطة الفلسطينية. ومن هذه التطورات إنشاء وزارات تشكل قطاعاً عاماً عاملاً، وجباية الضرائب وتقديم الخدمات الاجتماعية، وإزالة قيود تنظيمية مختلفة للأنشطة الاقتصادية، وإيجاد بيئة تنظيمية تيسر الاستثمار والتجارة والنمو.

٢٠- ورغم هذه الإنجازات، لا يزال الإطار المؤسسي في حالة متغيرة لا تكون واضحة فيها دائماً ولايات ومهام مختلف الهيئات. وفي هذا الصدد، يمكن تحديد مجالين إثنين من مجالات الأولوية التي تحتاج إلى تغيير عاجل إذا كان للسلطة الفلسطينية أن تبني اقتصاداً حديثاً ومفتوحاً. المجال الأول هو ضرورة اعتماد وتطبيق مفهوم الفصل بين السلطات على نحو أوضح. فينبغي تقليص التداخل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية القائم حالياً لصالح السلطة التنفيذية. وإضافة إلى ذلك، لم يلق النظام القضائي الذي كان قد قلص حجمه ونطاقه في أثناء الاحتلال الاهتمام الذي يستحقه. ويعتبر إحياء دور المجلس القضائي الأعلى وضمان استقلاليتته ونزاهته أولوية عالية كخطوة في اتجاه إعادة تأهيل القضاء ككل، وهذه الخطوة تعتبر ضرورية لبناء المجتمع المدني والتعجيل في التنمية الاقتصادية.

٢١- وفي مجال الهياكل الأساسية المادية، تواجه السلطة الفلسطينية مهمة هائلة في تجديد نظام غير كاف وغير موثوق فيه. وقد أدركت السلطة الفلسطينية الطابع الملح لهذه المهمة وأولتها أولوية عالية في خططها الإنمائية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، بحيث تمثل ٤٨ في المائة من إجمالي الاستثمار العام، وتولى الأولوية في ذلك للنقل، وشبكات

الصرف الصحي، والطاقة. وكان افتتاح مطار غزة في نهاية عام ١٩٩٨ خطوة رئيسية في اتجاه إنشاء صلة جوية بالعالم الخارجي. ويذكر أيضا أن شركة الاتصالات الفلسطينية قد أحدثت تحسينات هائلة في توفر أجهزة الهاتف الثابتة والمنقولة. وبالمثل، فإن ميدان الخدمات الاجتماعية، لا سيما التعليم والصحة، يعاني من إهمال طويل وهو بحاجة إلى خطة شاملة للإصلاح والتحديث والنمو. وفي هذا الصدد، فإن الخطة التعليمية الأخيرة التي تشاركت في وضعها وزارة التعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل تعتبر بداية جيدة لوضع استراتيجية طويلة الأجل للنظام التعليمي. ويتطلب قطاع الصحة إصلاحاً رئيسياً يشمل توسيع نطاق التأمين ليغطي الأسر الفقيرة وفئات عديدة أخرى.

٢٢- وفي ما يتعلق بالموارد المالية، يذكر أن وزارة المالية قد حسنت قدرتها على جباية الضرائب، ومن المأمول فيه أن تكون إيرادات السلطة الفلسطينية كافية لتغطية نفقاتها الجارية في عام ١٩٩٩. وهذا التحسين في الحالة الضريبية في السلطة الفلسطينية سوف يمكن من تخصيص المساعدات المقدمة من المانحين بالكامل للاستثمار العام الطويل الأجل. وبما أنه يتوقع أن تتضاءل هذه المساعدة الخارجية بعد سنوات قليلة فإنه من الضروري للسلطة الفلسطينية أن تخطط لهذا الاحتمال بتحسين النظام الضريبي وترشيد الإنفاق.

٢٣- ومن المؤكد أن إنجازات السلطة الفلسطينية في إبرام اتفاقات وترتيبات للتجارة التفضيلية أو التجارة الحرة مع مجموعة من الشركاء التجاريين تشير إلى بعد نظر وإلى وجود نظرة دينامية إلى مستقبل العلاقات الفلسطينية في مجال التجارة الخارجية. فاتفاقات التجارة وترتيبات التعاون التي أبرمت منذ عام ١٩٩٤ مع كندا ومصر ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية والاتحاد الأوروبي والأردن والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها مهدت السبيل أمام إيجاد بيئة تتسم بالتنوع وتشكل تحدياً في مجال تطوير التجارة الفلسطينية في السلع والخدمات في السنوات القادمة. وعلى الرغم من أن الظروف الميدانية الفعلية لم تنتج بعد الانتفاع الكامل بجميع الفرص التي توفرها هذه العلاقات الجديدة فإن السلطة الفلسطينية تترك تماماً المنافع المحتملة وتعمل جاهدة في الوقت الحاضر لترجمة هذه الاتفاقات إلى فرص تجارية حقيقية للمنتجين والتجار الفلسطينيين.

٣- التحديات المنتظرة

٢٤- تواجه السلطة الفلسطينية في جهودها الإيمارية تحديات كبيرة. فإيجاد بيئة تمكينية جديدة لا يمكن تحقيقه بدون معالجة مسألة السيادة. ومن الضروري اختتام مفاوضات الوضع النهائي على نحو يوفر الدرجة المطلوبة من السيطرة الفلسطينية على الأرض والمياه والحدود. والاتفاقيات التي تترك هذه المسألة الأساسية غامضة يمكن أن تؤدي إلى إثارة الشكوك والارتباك للذين من شأنهما أن يقوضا الجهود الرامية إلى إيجاد بيئة اقتصادية تساعد في الإنتاج والتجارة والنمو في الأجل الطويل. وإصلاح السلطة الفلسطينية وفقاً لمبادئ تؤكد الفصل بين السلطات، وحكم القانون هو شرط مسبق آخر لتحديث الاقتصاد.

٢٥- وفي مجال السياسة الاقتصادية، يمكن تحديد تدابير تساعد في تجنب عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وعدم الكفاءة على مستوى الاقتصاد الجزئي. وتضم هذه التدابير سياسات ترمي إلى تشجيع التوفير والاستثمار والتصدير، وتقليص الممارسات الآخذة في النشوء لاحتكار قطاعات معينة في الاقتصاد. ونظرة على الترتيبات النقدية الحالية تكشف عن وجود بدائل مختلفة في المستقبل. ففي ضوء الظروف الاقتصادية الحالية والآفاق الواقعية، ينبغي إيلاء النظر لإصدار عملة فلسطينية عن طريق إنشاء مجلس للنقد. ويمكن لهذا المجلس أن يعمل لفترة انتقالية تكتسب العملة الجديدة فيها مصداقية في الوقت نفسه الذي تكتسب فيه سلطة النقد الفلسطينية خبرة في عمل المصارف المركزية والذي تتضح فيه الأسواق المالية. وأما التخلي في نهاية المطاف عن هذا النظام لصالح عملة فلسطينية مستقلة فمن شأنه أن يكون نتيجة طبيعية للعملية الانتقالية التي تترسخ المصداقية في أثناءها، وتبنى المؤسسات، وتتضح الأسواق المالية.

٢٦- وأما في ما يتعلق بالترتيبات التجارية للمستقبل فيمكن التأكيد على مبدئين إثنين. أولاً، سوف تظل العلاقات التجارية بين إسرائيل وفلسطين تنطوي على آثار سياسية واقتصادية عميقة. وينبغي لهذه العلاقات أن تعزز الاستقلال الفلسطيني في صنع السياسة والإدارة الاقتصادية بدلاً من أن تقوضه. أما إبرام اتفاق تجاري تقوم فلسطين في إطاره بمجرد اعتماد معظم عناصر نظام التجارة الخارجية الإسرائيلي الحالي فهو أمر لا يستجيب للأهداف الإنمائية الفلسطينية نظراً إلى الفوارق الكبيرة بين الاقتصاديين. ولذلك، لا ينبغي للعلاقات التجارية مع إسرائيل أن تخضع لنظام جامد يثبت الأنماط الحالية بل ينبغي لها أن تتطور مع مرور الوقت تطوراً منسجماً مع إزالة تراث العقود الماضية. ثانياً، ينبغي للترتيبات التجارية بين فلسطين ومختلف شركائها أن تبرز الحاجات الدينامية والمراحل المتتابعة لبرنامج الإعمار والتنمية الفلسطيني. وبالتالي فإن مفهوم "المعاملة الخاصة والمميزة" يبدو مفهوماً ذا صلة بـ"إتاحة" تجديد" بعض الصناعات الفلسطينية التي أصابها الضعف أو التي أُخرجت من السوق في الماضي بسبب مزايا وفورات الحجم لدى المنافسين الأجانب. وينبغي تقديم الدعم المناسب للصناعات التي يتبين، من خلال إجراء دراسات مفصلة للتكاليف والمنافع إن لديها إمكانات لدخول السوق، على أن يقدم هذا الدعم لفترة زمنية محددة. وهذا يمكن أن يشكل دافعاً لمسار الاستعاضة عن الواردات في التحول الهيكلي ويمكن أن يتيح الانتقال إلى مرحلة تشجيع الصادرات. واسترشاداً بهذه المبادئ يمكن تصور نظم تجارية بديلة تعتمد على مجموعة من الصيغ المختلفة للاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة التي تنظر فيها السلطة الفلسطينية في الوقت الحاضر.

٢٧- أبرزت البحوث التي اضطلع بها الأونكتاد في السنوات الأخيرة بشأن آفاق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني ضرورة بلورة نظرة إلى التنمية الفلسطينية تستند إلى تقدير واقعي للظروف الاقتصادية الفلسطينية والدروس ذات الصلة المستفادة من تجارب بلدان نامية أخرى^(٨). وهذا الأساس الفني مكن الأمانة من تقديم خدمات مشورة هادفة إلى السلطة الفلسطينية في السنتين الماضيتين. وفي العودة إلى هذه المسألة يمكن التشديد على بعض الأهداف ذات الصلة فيما تسعى السلطة الفلسطينية جاهدة إلى وضع مبادئ توجيهية لمفاوضات الوضع النهائي الاقتصادي مع إسرائيل واتخاذ خطوات رسمية في اتجاه الاندماج في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وسوف يكون من الضروري لاختتام المفاوضات القادمة بنجاح بذل جهود مكثفة لوضع تصور إنمائي فلسطيني يعكس أهداف وحاجات القطاع العام والخاص.

٢٨- الهدف الأول يتعلق بالمراحل اللاحقة في عملية التحول الهيكلي. فهو يبين أن النهج المناسب لا بد له من أن يشدد على التكامل بين استبدال الواردات وبين تعزيز الصادرات بوصفه العملية الدينامية الأساسية في هذا التحول. فمن هنا تنطلق سياسات ونظم التجارة. والهدف الثاني يتعلق بوضع استراتيجية وطنية للتحسين التكنولوجي وبضرورة شروع الاقتصاد الفلسطيني في إنشاء قدرة مستقلة للتعلم التكنولوجي. وبغية تطوير هذه القدرة وجعل التكنولوجيا قادرة على أداء مهامها التحويلية الدينامية، يلزم إحداث تغييرات رئيسية. ومن هذه التغييرات إحداث زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للتعليم والبحوث العلمية وتطوير مؤسسات ليبرالية - ديمقراطية تضمن التبادل الحر للأفكار والبحث الحر. والهدف العام الثالث يعنى بالعلاقة بين القطاعين العام والخاص وطريقة تطور هذه العلاقة على مر الوقت في ضوء الظروف المحددة للاقتصاد الفلسطيني. وهذا يؤكد أهمية بناء السلطة الفلسطينية على أسس "الحكم الذاتي الراسخ" الملازم للحالات "الإنمائية" التي تتسم بالإدارة القائمة على الاستقلال وحسن التدريب والكفاءة^(٩). واتباع هذا النهج في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية سوف يمكنها من الاضطلاع بدور توجيهي في ميادين مختلفة والمحافظة في الوقت ذاته على التعاون مع قطاع المشاريع والمجتمع المدني ومبادراتهما.

الفصل الثاني

المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٢٩- استنادا إلى الفرص الجديدة التي وفرتها الاتفاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية المعقودة في عام ١٩٩٤، أصبح العمل الذي تضطلع به أمانة الأونكتاد في مجال تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني يركز تركيزا واضحا على الأنشطة التنفيذية. والهدف من هذا التوجه الجديد هو توفير مساعدة ملموسة بغية تعزيز تنمية المؤسسات الفلسطينية والمساعدة في تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص وذلك من خلال مجموعة من طرائق التعاون التقني. وبعد موافقة السلطة الفلسطينية على "برنامج أنشطة التعاون التقني" للأونكتاد، طُلب من الأمانة أن تتولى تقديم المساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية. ومنذ عام ١٩٩٥، أوفدت أمانة الأونكتاد ما يزيد عن ٢٠ بعثة استشارية ميدانية تتعلق باثني عشر مجالا من مجالات المشاريع، وأعدت مقترحات مشاريع حظيت جميعها بموافقة الوزارات المعنية التابعة للسلطة الفلسطينية. ويقدم الجدول ٢ استعراضا عاما لحالة مشاريع الأونكتاد التي يجري تنفيذها حاليا أو التي يتوخى تنفيذها. وقد تمكنت الأمانة حتى الآن من تأمين ما نسبته ٣١ في المائة من الأموال اللازمة لتغطية تكاليف مشاريع المساعدة التقنية التي يجري تنفيذها أو تلك المقترحة منها، وهي نسبة شهدت انخفاضا منذ السنة الأخيرة بالنظر إلى أن التمويل الجديد كان دون مستوى التمويل اللازم في إطار مقترحات المشاريع الجديدة.

٣٠- وقد شدد استعراض منتصف المدة الذي أجراه الأونكتاد على أن الأنشطة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ينبغي أن توجه الآن نحو تحقيق تأثير اقتصادي مفيد ومباشر. ومن أجل المحافظة على الأساس الموضوعي للأنشطة التنفيذية خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت الأمانة بإعداد دراستين، نشرتا في عام ١٩٩٨، بشأن القضايا التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الانتقالية وما بعدها^(١٠) وبحلول منتصف عام ١٩٩٩، كانت الأمانة تتولى توفير الخدمات الاستشارية و/أو التدريب في ثمانية مجالات تدرج في إطار الفرع ألف أدناه. وتُموّل الأنشطة، كليا أو جزئيا، من خلال الميزانية العادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، والموارد الثنائية. وقد تم توفير الخدمات الاستشارية، وإعداد مقترحات المشاريع، وتلقي المزيد من الطلبات الجديدة، في ستة مجالات أخرى تدرج في إطار الفرع باء أدناه، مع أنه لم تتم بعد تعبئة التمويل اللازم لذلك.

الجدول ٢ - مشاريع الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني: الحالة كما هي في ١ آب/أغسطس ١٩٩٨

عنوان المشروع	الميزانية التقريبية ^(١)	الوزارة المناظرة في السلطة الفلسطينية ^(ب)	النفقات التقريبية ١٩٩٨-١٩٩٩	مصادر الأموال	حالة التنفيذ
١- دراسة جدوي للمنظمة الصناعية في نابلس	٢٦٠ ٠٠٠ دولار	الصناعة PIEFZA	٢٦٠ ٠٠٠ دولار	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ينجز في نهاية ١٩٩٩
٢- تعزيز التعاون دون الإقليمي للسلطة الفلسطينية مع مصر والأردن	١١٠ ٠٠٠ دولار	الاقتصاد والتجارة	١١٠ ٠٠٠ دولار	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ينجز في نهاية ١٩٩٩
٣- البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية	٧٠ ٠٠٠ دولار	الاقتصاد والتجارة	٢٥ ٠٠٠ دولار ٢٣ ٠٠٠ دولار ٢٢ ٠٠٠ دولار	اليونيتار الأونكتاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ينجز في نهاية ١٩٩٩ وتستمر أنشطة المتابعة في عام ٢٠٠٠
٤- تعزيز كفاءة التجارة (النقطة التجارية الفلسطينية) في رام الله	٢٢٠ ٠٠٠ دولار	الاقتصاد والتجارة	٩٠ ٠٠٠ دولار ٣٠ ٠٠٠ دولار	إيطاليا (MED2000) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تتجز المرحلة الأولى في نهاية ١٩٩٩ وتستمر أنشطة المتابعة في عام ٢٠٠٠
٥- المبادئ التوجيهية لتنمية الموارد البشرية في مجال التجارة (برنامج التدريب في مجال التجارة)	٢٣٠ ٠٠٠ دولار	الاقتصاد والتجارة	٥٠ ٠٠٠ دولار	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	أنشطة أولية، ١٩٩٨ في انتظار تقييم الاحتياجات
٦- المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني، الوضع الاقتصادي الدائم	٣٥ ٠٠٠ دولار	الاقتصاد والتجارة	٣٥ ٠٠٠ دولار	الأونكتاد	الخدمات الاستشارية للخبراء والموظفين ١٩٩٨-١٩٩٩
٧- تشجيع الاستثمار	١٠ ٠٠٠ دولار	الاقتصاد والتجارة (PIEFZA)	١٠ ٠٠٠ دولار	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مشاركة خبراء من السلطة الفلسطينية في مشروع إقليمي
٨- تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية في مجال إدارة الجمارك	٢٦٠ ٠٠٠ دولار	المالية	١٥ ٠٠٠ دولار	الأونكتاد	تقييم وعرض النظام الآلي للبيانات الجمركية ASYCUDA
٩- تعزيز القدرات في مجال مراقبة الديون والتحليل المالي	٥٢٥ ٠٠٠ دولار	المالية	-	-	اقتراح المشروع جاهز في انتظار التمويل، ١٩٩٩

الجدول ٢ - مشاريع الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني: الحالة كما هي في ١ آب/أغسطس ١٩٩٨

١٠- تنمية القدرات الإدارية والمؤسسية لميناء غزة (قانون الميناء/خلية الميناء)	٦٥ ٠٠٠ دولار	التخطيط والتعاون الدولي	-	-	تؤمن السلطة الفلسطينية التمويل من المانحين، ١٩٩٩
١١- تعزيز قدرات قطاع التأمين المحلي	١٥٥ ٠٠٠ دولار	المالية	-	-	خدمات استشارية مطلوبة لعام ١٩٩٩
١٢- دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (EMPRETEC)	-	الاقتصاد والتجارة (PIEFZA)	-	-	بعثة لتقييم الاحتياجات توفد في نهاية ١٩٩٩
١٣- حلقة دراسية بشأن المشتريات الدولية من السلع الغذائية الاستراتيجية	٦٠ ٠٠٠ دولار	التمويل	-	-	اقتراح المشروع جاهز في انتظار التمويل
١٤- السلاسل الإحصائية بشأن التجارة الدولية	١٣٠ ٠٠٠ دولار	المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات	-	-	اقتراح المشروع جاهز في انتظار التمويل
مجموع الأربعة عشر مشروعاً	٢ ١٣٠ ٠٠٠ دولار	الوزارات السبع المناظرة	٦٧٠ ٠٠٠ دولار	أربعة مصادر	ثمانية مشاريع بدأ تنفيذها وستة مشاريع تنتظر التمويل

(أ) أرقام الميزانية والنفقات تقريبية (حيث أن بعض الأنشطة تشتمل على تكاليف عامة إدارية بينما تُستبعد هذه التكاليف من أنشطة أخرى.

(ب) PIEFZA: سلطة المناطق الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية؛ EMPRETEC: برنامج تنظيم المشاريع (دعم تنمية المشاريع

الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ألف - الأنشطة التنفيذية المستهلة

١- دراسة جدوى لإنشاء منطقة صناعية في نابلس

٣١- بدأ تنفيذ هذا المشروع في أوائل عام ١٩٩٨ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان قد أنجز إلى حد بعيد بحلول منتصف عام ١٩٩٩. ويشتمل المشروع على قيام الأونكتاد بإعداد دراسة جدوى شاملة في ما يتعلق بإنشاء المنطقة الصناعية في نابلس، بالتعاون الوثيق مع وزارة الصناعة في السلطة الفلسطينية وسلطة المناطق الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية. وقد أعدت في إطار الدراسة خطة رئيسية خاصة بالمنطقة الصناعية في نابلس تقوم على الاستفادة القصوى من إمكانات تطوير الموقع مع التقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي وتلبية احتياجات الصناعات التي تلتزم أن يتاح لها حيز للتوسع أو لنقل مرافقها أو تطوير أعمال جديدة. وقد قدمت هذه الدراسة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، بعد مراجعتها النهائية من قبل السلطة الفلسطينية والأونكتاد، إلى فريق يتألف من ٨٠ مسؤولاً من كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية، وسلطة المناطق الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية، والمجالس البلدية المحلية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمستثمرين المحتملين، وممثلي مجتمع المانحين. وفي وقت لاحق، أبلغ الأونكتاد بأن المانحين الثنائيين ينظرون في تمويل جزء من تكاليف التطوير خارج الموقع للمنطقة الصناعية في نابلس، بينما يجري العمل على تشكيل تجمع من شركات مشاريع القطاع الخاص (كونسرتيوم) من أجل تمويل إنشاء الهياكل الأساسية في الموقع وإدارة المنطقة الصناعية. وقد طلبت سلطة المناطق الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل تقديم المساعدة في إعداد المواد الترويجية بغية اجتذاب المستثمرين إلى المنطقة الصناعية في نابلس، وتنظيم بعثة ترويجية في المنطقة، وإنشاء مكتب في نابلس تابع لسلطة المناطق الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية. وضمن حدود الموارد القائمة، يأمل الأونكتاد أن يتمكن من الاستجابة لهذا الطلب.

٢- تشجيع تعاون السلطة الفلسطينية مع مصر والأردن في تحسين الخدمات ذات الصلة بالتجارة على المستوى دون الإقليمي

٣٢- يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الإنجازات التي حققتها عملية السلام منذ عام ١٩٩٣ عن طريق تعزيز وتنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها الشريكان بشأن الإجراءات الجمركية، وتحسين تنسيق خدمات النقل، وتيسير الخدمات والعمليات ذات الصلة بالتجارة. وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تمويل هذا المشروع الذي استُهل أنشطته في أواخر عام ١٩٩٨. وتم تنظيم وتنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار هذا المشروع على أساس التسلسل التالي:

- تعيين ثلاث جهات وصل حكومية وطنية؛
- تعيين فريق من ستة خبراء من استشاريي المشاريع الوطنيين؛
- إجراء بحوث ميدانية وصياغة وتنقيح ستة تقارير تقنية؛

- عقد حلقة عمل لخبراء من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية؛
- تنظيم جولة دراسية لمجموعة من الخبراء إلى مصر والأردن والسلطة الفلسطينية؛
- عقد اجتماع حكومي ثلاثي الأطراف من أجل الاتفاق على إجراءات المتابعة التي تعتبر ضرورية.

٣٣- وبحلول منتصف عام ١٩٩٩، كان قد تم إنجاز جميع أنشطة المشاريع باستثناء المشروع الأخير المذكور أعلاه. وقد كانت مجموعة الوثائق التقنية التي أعدت في إطار هذا المشروع متاحة للمشاركين قبل عقد حلقة العمل، وكانت هذه الوثائق بمثابة مواد مرجعية يسترشد بها في مداورات حلقة العمل. وهي تتألف من أربعة مجلدات تشمل: الاستعراض العام، والاستنتاجات والتوصيات؛ والإجراءات الجمركية، وإجراءات وعمليات التخليص؛ والنقل البري - اللوائح والشكليات والإجراءات؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات المعلومات التجارية^(١١). وقد عقدت حلقة العمل المتعلقة بالمشروع في رام الله في الفترة ١٩-٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وشارك ٤٠ خبيراً من مصر وأردن وفلسطين مشاركة نشطة في جميع جلسات حلقة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، قام موظفون من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير المداورات، كما أسهم في المناقشات ممثلون عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، والمنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، والمبادرة التجارية السويسرية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٣٤- وقد أجريت المناقشات الموضوعية لحلقة العمل في ثلاث جلسات ركز كل منها على قطاع من القطاعات التي جرى بحثها. وأدت المساهمات التي قدمها خبراء المشاريع والمشاركون إلى إثراء المناقشة كما ساعدت في زيادة تركيز نتائجها ضمن أطر استشرافية مناسبة وعملية. وقد خصصت الجلسة الأخيرة من حلقة العمل لصياغة توصيات محددة ليتخذ الشركاء إجراءات بشأنها من أجل تحسين الخدمات ذات الصلة بالتجارة فيما بينهم. وناقش المشاركون مقترحات مقدمة تحت ثلاثة عناوين: القضايا التي ينبغي تناولها على مستوى السياسة العامة، والقضايا التي ينبغي تناولها على المستوى دون الإقليمي، وتلك التي ينبغي تناولها على المستوى الوطني (مستوى السلطة الفلسطينية). وبالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة خطة عمل ثلاثية الأطراف من أجل ضمان اتخاذ إجراءات المتابعة بشأن التوصيات المقدمة في إطار هذه العناوين الثلاثة. وفي نهاية حلقة العمل، اعتمد المشاركون "الاستنتاجات المتفق عليها" من أجل استعراضها ومتابعتها من قبل الشركاء الثلاثة في اجتماع حكومي رفيع المستوى يعقدونه في سياق هذا المشروع قبل نهاية عام ١٩٩٩.

٣٥- وقد كانت حلقة العمل أول فرصة تتاح للشركاء الثلاثة لمناقشة القضايا التقنية التي تؤثر في الخدمات ذات الصلة بالتجارة فيما بينهم، كما ساعدت في تحديد توافق للآراء على سبيل الأولوية فيما يتصل بالإجراءات التي يتعين اتخاذها لمعالجة هذه القضايا من خلال التعاون الإقليمي. وقد اتفق المشاركون، في استنتاجاتهم المتفق عليها، على معالجة القضايا ذات الصلة بالسياسة العامة معالجة مستقلة من بين مجموعة القضايا التقنية الملحة التي يتعين معالجتها إما على المستوى دون الإقليمي أو على المستوى الوطني. وهذا يبسر أعمال المتابعة ويعبر عن تقدير حصيف لمسؤولية كل شريك من الشركاء فضلاً عما يمكن تحقيقه من الناحية الواقعية. ومن شأن هذا العمل التمهيدي التقني، بصفة خاصة، أن يساعد الشركاء الثلاثة في الاتفاق على قضايا محددة تُطرح في حوارهم البناء مع إسرائيل

بهدف إيجاد حلول عملية تلقى قبول الأطراف فيما يتصل بالحواجر التقنية التي لا تزال تعيق التجارة الخارجية الفلسطينية.

٣- البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية

٣٦- إن الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا البرنامج والتي يشترك في تغطية تكاليفها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) تهدف إلى ما يلي: زيادة معرفة مسؤولي السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والأكاديميين ووسائل الإعلام بالنظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد وتعريفهم بخيارات السياسة العامة التجارية المتاحة في إطار هذا النظام؛ ومساعدة السلطة الفلسطينية في وضع سياسة عامة تجارية ملائمة لاحتياجات وظروف المنطقة؛ وإعداد مواد تدريبية ملائمة بشأن الدبلوماسية التجارية تكيف مع الظروف المحلية. وقد عقدت دورتان تدريبيتان بشأن منظمة التجارة العالمية وتجارة السلع والخدمات وقضايا الملكية الفكرية واختتمتا بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وأيار/مايو ١٩٩٩، على التوالي. كما عقدت ندوة رفيعة المستوى من أجل اطلاع كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية.

٣٧- وقد تميزت الدورتان التدريبيتان والندوة بتبادل حيوي للآراء وزيادة تطوير المواد التدريبية من أجل استخدامها المحلي واتخاذ خطوات أولية ملموسة في اتجاه إنشاء قاعدة معارف دينامية فيما يتعلق بهذه القضايا ضمن القطاعين العام والخاص في السلطة الفلسطينية. وأعربت السلطة الفلسطينية عن تقديرها لاستهلال هذا البرنامج التدريبي الذي عزز قدراتها التفاوضية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، وشددت على ضرورة قيام الأونكتاد بمواصلة تنفيذ هذا البرنامج. ومن المعتمد عقد دورة تدريبية ثالثة بشأن استراتيجيات وأساليب التفاوض التجاري وذلك في أواخر عام ١٩٩٩. وفي هذه الأثناء، شاركت فلسطين مشاركة نشطة في اجتماعات لطرح وتبادل الآراء والأفكار نظمها الأونكتاد في جنيف وفي المنطقة في سياق المشروع الإقليمي الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف مساعدة الدول العربية والسلطة الفلسطينية في الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد طلبت السلطة الفلسطينية من الأونكتاد أن يوفر لها خدمات استشارية مستمرة في هذا المجال.

٤- تعزيز كفاءة التجارة: النقطة التجارية الفلسطينية في رام الله

٣٨- بعد الاضطلاع بالأنشطة التمهيدية الممولة من خلال مشروع إقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أواخر عام ١٩٩٨، خصص الأونكتاد مساهمات خارجة عن الميزانية تم الحصول عليها من حكومة إيطاليا في إطار البرنامج MED-2000 من أجل تمويل مرحلة استهلال الأنشطة في إطار هذا المشروع في عام ١٩٩٩. ومن المتوخى أن تكون النقطة التجارية الفلسطينية في رام الله مشروع شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص توجهها لجنة توجيهية تتألف من جميع الشركاء المحتملين في هذه النقطة التجارية. وهي تعمل حالياً ضمن وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية، على أن يتم إيجاد مقر لها في القطاع الخاص عندما تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل.

٣٩- ويتمثل الهدف الرئيسي للنقطة التجارية الفلسطينية في رام الله في تنسيق عمليات توريد خدمات الدعم التجاري لمجتمع الأعمال الفلسطيني وتشجيع مشاركة الشركات الجديدة ومنظمي المشاريع الجدد، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في التجارة الإقليمية والدولية. وبالتالي فإن النقطة التجارية الفلسطينية ستنتهج أربع استراتيجيات هي: الاضطلاع بدور التنسيق والإحالة؛ ودور الترويج؛ وجمع ونشر المعلومات عن فرص التجارة الإلكترونية؛ والتعاون وإقامة الروابط مع النقاط التجارية في البلدان المجاورة وفي خارج المنطقة. وبحلول نهاية المرحلة الأولى من هذا المشروع، ستكون النقطة التجارية الفلسطينية قد سُجّلت، وسيكون مقرها قد بدأ بالعمل، مع توسيع قاعدة عملائها، وسيكون قد تم نشر "دليل عن خدمات دعم التجارة في فلسطين"، وتوفير التدريب لموظفي النقطة التجارية الفلسطينية بالتعاون مع النقاط التجارية في المنطقة، كما سيكون قد تم وضع ترتيبات من أجل نشر المعلومات عن فرص التجارة الإلكترونية على نطاق واسع وبصورة منتظمة. وإذا ما أُريد تحقيق الإمكانيات الكاملة لهذا المشروع، فستتطلب أنشطة المتابعة والتدريب وتوسيع نطاق مفهوم النقاط التجارية ليشمل غزة توفير دعم مالي جديد من مصادر خارجة عن الميزانية حتى عام ٢٠٠٠.

٥- المبادئ التوجيهية لتنمية الموارد البشرية في مجال التجارة - برنامج التدريب في مجال التجارة (TRAINFORTRADE)

٤٠- طُلب من الأونكتاد، في عام ١٩٩٧، أن يقدم المساعدة التقنية في مجال من مجالات الأولوية يتمثل في تنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة. وعقب إيفاد بعثة استشارية، اشتملت أنشطة المشروع التي اقترحتها الأمانة على إعداد مواد تدريبية، وتنظيم حلقات عمل تدريبية، وتقديم خدمات استشارية لتعزيز القدرات التدريبية المحلية. وتم تمويل الأنشطة الأولية عن طريق المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي اشترك مدربون فلسطينيون في إطاره في حلقات دراسية نظمها الأونكتاد في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ لتدريب المدربين والمسؤولين عن تنظيم الدورات التدريبية. ومن أجل المحافظة على الزخم الذي تحقق في هذا المجال، طلبت السلطة الفلسطينية من الأونكتاد أن يشرف على فريق من الخبراء المحليين في عملية تقييم للاحتياجات التدريبية وإعداد استراتيجية وبرنامج تدريبيين. وسيكون ذلك بمثابة الأساس الذي تقوم عليه الجهود اللاحقة لتعبئة الموارد من أجل تنمية القدرات التدريبية الفلسطينية في هذا المجال الذي أخذ يكتسب أهمية متزايدة حيث أخذ الاقتصاد الفلسطيني يصبح أكثر انفتاحاً على التجارة الدولية. ويأمل الأونكتاد في أن يتمكن من الاستجابة لهذا الطلب.

٦- المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني: الوضع الاقتصادي الدائم بين إسرائيل وفلسطين

٤١- استجابة لطلب قدمته السلطة الفلسطينية والمنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة في عام ١٩٩٨، قدم الأونكتاد مساهمة أولية في هذا المجال ثم قامت وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية بطلب مساعدة في أعمال المتابعة في مجال الخدمات الاستشارية ذات الصلة بالسياسة التجارية والاقتصادية. وفي سياق التحضير للمفاوضات المتعلقة بالوضع الاقتصادي الدائم مع إسرائيل والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف،

طلبت السلطة الفلسطينية من الأونكتاد أن يكثف خدماته الاستشارية ويوفر الخبرة الفنية المناسبة إلى السلطة الفلسطينية، ولا سيما في مجال تطوير السياسة التجارية، والقضايا النقدية، والاستثمار، والتعاون الإقليمي، فضلاً عن وضع النماذج الاقتصادية. وضمن حدود الموارد المتاحة من الميزانية، ستبذل الأمانة قصارى جهدها للاستجابة لاحتياجات السلطة الفلسطينية. بيد أنه سيكون من الضروري توفير دعم خارج عن الميزانية من أجل توفير الخدمات الاستشارية المستمرة والمتنوعة التي تحتاج إليها السلطة الفلسطينية مع دخولها في مرحلة حرجية من المفاوضات الاقتصادية والتجارية في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف.

٧- تشجيع الاستثمار

٤٢- وفي سياق الأنشطة المضطلع بها في إطار المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتولى الأونكتاد تنفيذه، شاركت السلطة الفلسطينية في حلقات دراسية وندوات إقليمية معنية بقضايا الاستثمار الإقليمي والدولي في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وتنتظر السلطة الفلسطينية حالياً في الانضمام إلى عضوية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، حيث أنها تستعد لإنشاء سلطتها الخاصة لتشجيع الاستثمار. ومن المعترزم أن تجرى في وقت لاحق من هذه السنة مشاورات مع السلطة الفلسطينية بشأن الاحتياجات المحددة للمساعدة التقنية في هذا المجال من أجل ضمان تعريف السلطة الفلسطينية بكامل نطاق الخبرة الفنية للأونكتاد في هذا المجال الرئيسي.

٨- تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية في مجال إدارة الجمارك

٤٣- منذ إفاد البعثات الاستشارية للأونكتاد في هذا المجال في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، لم يتم بعد اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق باقتراح مشروع أعده الأونكتاد. وعلى إثر طلب قدمته المديرية العامة للجمارك والضريبة غير المباشرة التابعة للسلطة الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٩ من أجل تقييم مدى التوافق الفني لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) مع الإطار التجاري الفلسطيني، شُرع في إجراء مشاورات جديدة. وتنتظر المديرية العامة في مجموعة متنوعة من مقترحات المساعدة التقنية، بما في ذلك مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعلق بالتدريب الجمركي، والعضوية في المنظمة الجمركية العالمية، والمساعدة التقنية الثنائية.

٤٤- وبعد إجراء مشاورات مع السلطة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم الاتفاق على أن يقوم الأونكتاد بالتحضير لإيفاد بعثة استشارية جديدة يقوم بها خبير جمركي وموظفون تابعون للأونكتاد من أجل تقييم احتياجات السلطة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات في مجال الإجراءات والبيانات الجمركية وإجراء تجربة بيان عملي لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية لصالح مجموعة من موظفي الجمارك والتجارة التابعين للسلطة الفلسطينية. ويشتمل هذا العنصر الأخير على تخصيص جلسة لمناقشة مقترحات الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إدارة الجمارك. وسيكون الهدف من هذه الجلسة المشتركة التي سيحضرها مسؤولون كبار في السلطة الفلسطينية وممثلون عن مجتمع المانحين هو عرض مجموعة متماسكة من أنشطة المساعدة التقنية التي

حددتها السلطة الفلسطينية واجتذاب اهتمام المانحين المحتملين إلى مقترحات الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء - الأنشطة التنفيذية المقترحة

٤٥- إن احتياجات المساعدة التقنية الإضافية المحددة من خلال بحوث الأونكتاد ومشاوراته مع النظراء في السلطة الفلسطينية لا تزال تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها. وتم تحديد احتياجات معينة في مجموعة من المجالات التي بدأ فيها الأونكتاد يعمل بالفعل أو التي لا تزال دون معالجة. وقد أصبحت الخبرة المؤسسية للأمانة والتزامها بتوفير مساعدة ملموسة في هذا المجال راسخين الآن. غير أن الأونكتاد لم يتمكن، في عدد من المجالات التي تدخل في نطاق اختصاصه، من الاستجابة لجميع طلبات السلطة الفلسطينية للحصول على المساعدة أو لتنفيذ مقترحات المشاريع التي وصلت إلى مراحل تصميم متقدمة. وقد برزت الحدود التي تقيد قدرة الأونكتاد على استخدام موارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية باعتبارها العائق الرئيسي الذي يعترض تكثيف المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وتستعرض الفقرات التالية مجالات المشاريع التي أصبحت فيها السلطة الفلسطينية والأونكتاد مستعدين للتحرك بسرعة حالما يتم تحديد الموارد اللازمة.

١- بناء القدرات في مجال إدارة الديون والإدارة المالية

٤٦- بعد تقديم طلب من قبل السلطة الفلسطينية وقيام الأونكتاد بإيفاد بعثة استشارية في عام ١٩٩٨، أنجزت الأمانة، بالتشاور الوثيق مع وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، الصيغة النهائية لاقتراح مشروع يهدف إلى مساعدة السلطة الفلسطينية في هذا المجال الرئيسي من مجالات الإدارة الحكومية. ويتألف الاقتراح من أربعة عناصر رئيسية هي: تهيئة البيئة المؤسسية لمكتب إدارة الديون التابع للسلطة الفلسطينية؛ واستخدام الحاسوب في عمليات مكتب الديون من خلال تركيب نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS5.1)؛ وتجميع بيانات هذا النظام باللغة العربية؛ وإعداد دراسة بشأن تمويل الاستثمار العام والاستخدام الأمثل لأدوات الدين العام.

٤٧- وبالتالي فإن السلطة الفلسطينية تسعى حالياً إلى الحصول على تمويل لهذا المشروع من المانحين الثنائيين آملة أن يتسنى الشروع في تنفيذه قبل نهاية عام ١٩٩٩. وقد رحّب صندوق النقد الدولي بمبادرة الأونكتاد في هذا المجال، وهي مبادرة تعتبر بالغة الأهمية من أجل تنمية قدرة السلطة الفلسطينية على صعيد إدارة الديون، وقد أكد الصندوق للأونكتاد استعداده لتوفير الدعم التقني، حسبما يلزم، خلال مرحلة التنفيذ. ومن المتوقع أن تؤدي المساهمة الواضحة لهذا المشروع في تعزيز تحسين الإدارة والشفافية الماليتين إلى تشجيع المانحين والسلطة الفلسطينية على العمل في اتجاه البدء في تنفيذ المشروع على وجه السرعة.

٢- القدرات الإدارية والمؤسسية لتشغيل ميناء غزة

٤٨- منذ قيام الأونكتاد بإيفاد بعثته الاستشارية في عام ١٩٩٥، تم تعليق أنشطة المتابعة المتصلة بهذا المشروع في انتظار صدور قرار نهائي بشأن الترتيبات الخاصة بإنشاء وتشغيل ميناء غزة. وفي هذه الأثناء، قامت البلدان المانحة بإنجاز دراسات تقنية ومؤسسية فيما يتصل بمشروع الميناء. وفي أيار/مايو ١٩٩٩، طلبت وزارة التخطيط والتعاون الدولي التابعة للسلطة الفلسطينية من الأونكتاد، بالنيابة عن لجنة ميناء غزة، أن يجدد مساعدته المقدمة في هذا المجال، مع الإشارة بصفة خاصة إلى إعداد قانون الميناء وقد اقترحت السلطة الفلسطينية أن يتم الاتصال بالمانحين من أجل تغطية تكاليف هذه المهمة.

٤٩- واستجابة لذلك، اقترحت الأمانة أن يوفد الأونكتاد إلى غزة بعثة معنية بمشروع الميناء تركز على طلب السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بإعداد قانون الميناء. وعلى ضوء الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسة لبعض القضايا التقنية والتجارية الناشئة عن الدراسات الاقتصادية والتقنية التي أعدها المانحون لهذا المشروع، تم إعداد اقتراح إضافي. وفي إطار هذا الاقتراح الأخير، تقوم البعثة المقترحة أيضاً بإعداد اقتراح مشروع متابعة في مجال المساعدة التقنية من أجل إنشاء خلية للميناء. ويمكن لهذه الخلية أن تعمل كأمانة تقنية للجنة ميناء غزة وأن تكون بمثابة نواة لسلطة الموانئ في المستقبل. كما أنها ستتولى الإشراف على تخطيط الميناء وبنائه وتجهيزه وتشغيله، وضمان وجود الروابط المتبادلة الملائمة بين جوانب المشروع القانونية منها والهندسية والتجارية والبيئية والأمنية وغير ذلك من الجوانب التقنية. وفي انتظار إجراء المزيد من المشاورات مع السلطة الفلسطينية، لم يتخذ بعد قرار بشأن الشكل النهائي لمشاركة الأونكتاد في هذا المشروع الحيوي، بما في ذلك الأنشطة الفرعية في مجال تنمية الموارد البشرية (برنامج التدريب البحري TRAINMAR).

٣- تعزيز قدرات قطاع التأمين المحلي

٥٠- إن الخدمات الاستشارية التي قدمها الأونكتاد في هذا الشأن في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ قد ساعدت مراقب التأمين التابع للسلطة الفلسطينية في التوصل إلى وضع قانون التأمين، وتحديد السلطة الإشرافية، والتشغيل الفعال لصندوق تعويض ضحايا حوادث السيارات. وقد تم وضع الخطوط العريضة لمجموعة من التدابير القانونية والمؤسسية والإدارية والإجرائية لأغراض المتابعة، بما في ذلك تنمية القدرات التقنية للمسؤولين المعنيين بصياغة سياسة التأمين وتحديد أقساط التأمين وتخصيصها. ولا يزال ينتظر إيفاد البعثة الاستشارية لأغراض المتابعة التي كان من المقرر إيفادها أصلاً في أواخر عام ١٩٩٨، حيث إن السلطة الفلسطينية تعمل على تطوير استراتيجيتها للعمل في هذا القطاع، وهي استراتيجية تواجه حالة حرجة على نحو متزايد بالنظر إلى تخلف حالة صناعة التأمين وما يترتب على ذلك من صعوبات في تنظيم السوق.

٤- دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (برنامج تنظيم المشاريع EMPRETEC)

٥١- بعد قيام الأونكتاد بعرض مشروع المنطقة الصناعية في نابلس (انظر أعلاه)، أعربت سلطة المناطق الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية عن اهتمامها بتنفيذ برنامج دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وربما في سياق مركز لتطوير التكنولوجيا يتم إنشاؤه في منطقة خضوري الصناعية (الضفة الغربية) التي تعمل السلطة الفلسطينية الآن على التخطيط لإنشائها. ومع أنه لم يتم بعد تحديد مصادر التمويل المحتملة لهذا الاقتراح، فإن الأونكتاد يأمل في أن يتمكن من الاستجابة لهذا الطلب عن طريق إيفاد بعثة إلى السلطة الفلسطينية في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ تُعنى بإجراء عملية تقييم وبرمجة فيما يتعلق ببرنامج تنظيم المشاريع لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥- الحلقة الدراسية المعنية بالمشتريات الدولية من السلع الغذائية الاستراتيجية والإتجار بها

٥٢- أدت البعثات الاستشارية التي أوفدها الأونكتاد في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ إلى تحديد عدد من التدابير من أجل العمل الفوري في إطار مشروع لتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك عقد حلقة دراسية بشأن تجارة السلع الغذائية وإدارة توريد السلع الأساسية. وبعد موافقة السلطة الفلسطينية على المشروع، لا يزال يتعين إجراء مشاورات حول هذا المشروع بهدف تأمين التمويل اللازم. بيد أن تزايد انفتاح السوق الفلسطينية على الواردات من أسواق السلع الدولية يزيد من أهمية المهارات والمعارف التي سيتم نشرها من خلال هذا المشروع.

٦- تجميع السلاسل الإحصائية بشأن التجارة الدولية الفلسطينية

٥٣- منذ إيفاد البعثات الاستشارية للأونكتاد في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، لم يتم الاضطلاع بأي أنشطة متابعة لهذا المشروع المقترح. إلا أن هناك مشاورات وعمليات تبادل للمعلومات ما برحت قائمة مع المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات.

جيم - تعبئة الموارد والمواعمة والتنسيق

٥٤- تدعو الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ الأونكتاد إلى أن يضع في اعتباره العمل المضطلع به من قبل المنظمات الدولية الأخرى من أجل تعزيز جوانب التآزر وتجنب الازدواجية وتنسيق الأنشطة ذات الصلة. وكما سبق بيانه، فإن مقترحات الأونكتاد بشأن تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني في عدد من مجالات المشاريع لا تزال تنتظر التنفيذ وذلك بالنظر إلى قاعدة الموارد المقيدة المتاحة لأغراض تقديم المساعدة السريعة والفعالة والشاملة استجابة للطلبات ذات الأولوية المقدمة من السلطة الفلسطينية. وبينما تتواصل الجهود التي تبذلها الأمانة والسلطة الفلسطينية في هذا الصدد، فإن اتساع نطاق الاحتياجات والمنافسة فيما بين الوكالات على الموارد المحدودة المتاحة من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف قد أدّى إلى وضع مقترحات الأونكتاد في وضع غير

موات. وهذا قد يعزى جزئياً إلى قيود الترتيبات الخاصة بالتنسيق فيما بين الوكالات والاتصال بين الوكالات والمانحين والمستفيدين، ولكن الافتقار إلى وجود ميداني للأونكتاد قد أدى أيضاً إلى تقييد تفاعله مع المانحين والوكالات. وبينما تزايد مستوى وجود الأونكتاد في الميدان من خلال أنشطة المشاريع التي استهلكت في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، مع تكثيف الاتصالات مع الوكالات الأخرى المعنية، فإن هذا لم يؤد بعد إلى تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل. وهذا يبرز الحاجة إلى قيام المانحين والدول الأعضاء في الأونكتاد بتقديم دعم أقوى لمقترحات الأمانة في مجال توفير المساعدة التقنية.

٥٥- ووفقاً لما هو مطلوب في الخطة المتوسطة الأجل، فإن أنشطة الأونكتاد في هذا المجال تنسق على نحو وثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة. وفي عدد من مجالات المشاريع، توضع ترتيبات التمويل والتنفيذ الخاصة بمشاريع الأونكتاد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق مكتبه الإقليمي للدول العربية وبرنامجها الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، في إطار نهج يقوم على التعاون المتزايد للعمل في المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك. كما يستفيد الأونكتاد من تبادل منتظم للمعلومات مع مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، ويشارك في الاجتماعات بين الوكالات وما يتصل بها من أنشطة. وقد قامت الأمانة أيضاً بتكثيف التعاون وتبادل المعلومات مع سائر الوكالات، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. إلا أنه، وكما لوحظ في استعراض منتصف المدة، لا يزال يتعين تحسين التنسيق بين الوكالات والنظر في تعزيز الوجود الميداني.

٥٦- وتحظى أنشطة الأمانة المتعلقة بمساعدة الشعب الفلسطيني بدعم من مختلف الشعب الموضوعية التابعة للأمانة ويتم تنسيقها من قبل شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية. وتتوخى الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تخصيص ما مجموعه ٤٨ شهر عمل فني في شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية من أجل الاضطلاع بهذا الدور المتمثل في التنسيق والدعم، بالإضافة إلى أشهر العمل المتاحة لأنشطة المشاريع من قبل موظفي الشعب المعنية. وعلاوة على ذلك، فقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٠/٥٢ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أن يستمر الاضطلاع ببرنامج العمل هذا من قبل منسق خاص وموظف آخر. إلا أنه بالنظر إلى القيود المتعلقة بالميزانية وتعيين الموظفين خلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتوفر فعلياً لفترة السنتين هذه سوى نصف أشهر العمل الفني المبرمجة. إلا أنه قد تسنى مؤخراً تحديد وظيفة شاغرة لتعيين المنسق الذي من المتوقع أن يتم بحلول نهاية السنة. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلب من أمانة الأونكتاد، قررت حكومة هولندا تمويل وظيفة خبير مشارك في هذا المجال البرنامجي من أجل مساعدة الأمانة في تنمية قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة للسلطة الفلسطينية في مجال المساعدة التقنية. ومن شأن هذه الموارد الإضافية من الموظفين أن تمكن الأمانة من مواصلة وتعزيز دورها الاستشاري والتدريبي في مجال تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في فترة السنتين المقبلة.

دال - الأنشطة المرتقبة في إطار برنامج عمل الأمانة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

٥٧- إن الأنشطة المتوخاة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة للأونكتاد لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تطور المسارات الرئيسية المحددة لعمل الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. فسيتم إعداد تقريرين سنويين عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني لكي ينظر فيهما مجلس التجارة والتنمية، وهما يبينان أنشطة البحث والأنشطة التنفيذية المضطلع بها من قبل الأمانة. وهذا يشمل: (أ) إنجاز عملية التقييم التي بدأت في هذه السنة بشأن التجارة والاستثمار الفلسطينيين وما يتصل بهما من خدمات في الفترة الانتقالية، مع التركيز بصفة خاصة على ادماجها في الاقتصاد العالمي الجديد، والاتجاهات المقبلة للسياسة العامة الوطنية والتعاون الإقليمي؛ (ب) تحديث وزيادة تطوير الإطار الكمي لعمل الأمانة بالنسبة لتحليل إمكانيات نمو الاقتصاد الفلسطيني ودمجه في مؤسسات السلطة الفلسطينية المعنية بعمليات البرمجة والتنبؤات الاقتصادية؛ (ج) تقديم الخدمات الاستشارية بناء على طلب السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية للقطاعين العام والخاص في مجالات التجارة الدولية الفلسطينية وما يتصل بها من خدمات، والاستثمار الخاص والخدمات ذات الصلة؛ (د) تدريب المجموعات في مجال الاقتصاد الفلسطيني والنظام التجاري المتعدد الأطراف والتعاون الإقليمي في دعم الاستثمار والتجارة الفلسطينيين؛ (هـ) وضع المشاريع الميدانية لتعزيز التعاون الإقليمي الفلسطيني في مجال التجارة وتنمية المشاريع. وسيجري الأونكتاد، لدى تنفيذ برنامج عمله، مشاورات وثيقة مستمرة مع فلسطين وسيسعى إلى زيادة مواعمة وتنسيق عمله مع سائر الوكالات الدولية في الميدان.

هاء - الأثر والتقييم

٥٨- منذ انعقاد الأونكتاد التاسع، أدى التركيز الجديد على أنشطة التعاون التقني إلى توفير استجابة ملائمة للاحتياجات الناشئة للسلطة الفلسطينية في المجالات الرئيسية التي تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد. وسيسعى الأونكتاد إلى زيادة تعزيز قدرته في سياق سلسلة من المشاريع التي تنفذ بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى ومع الهيئات المستفيدة التابعة للسلطة الفلسطينية من أجل تعزيز جوانب التأزر. ومن المتوقع أن تتوج هذه العملية في توفير دعم تقني ملموس للسلطة الفلسطينية في مرحلة حاسمة من مراحل إعادة البناء والتنمية. وفي سياق مساعدة السلطة الفلسطينية في تنمية القدرات المؤسسية والإدارية اللازمة لعملية رسم السياسات السليمة، تسهم المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني أيضاً في تمكين فلسطين من أن تبرز كجهة فاعلة مميزة في المحافل الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وبالتالي فإن المساعدة المقدمة من الأونكتاد تسهم في تمهيد الطريق أمام إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. ولا يزال يتعين تقييم تأثير أنشطة التعاون التقني تقيماً منهجياً، حيث إنه لم يتم حتى الآن إنجاز أي مشروع من المشاريع بينما استهل تنفيذ مشاريع أخرى. إلا أن الأمانة تضطلع بعملية تقييم محدودة استناداً إلى المعلومات والملاحظات الواردة من الهيئات المستفيدة التابعة للسلطة الفلسطينية، وسيتم عرض نتائج هذه العملية بصورة غير رسمية على مجلس التجارة والتنمية خلال مداولاته المتعلقة بهذا البند.

٥٩- ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى عدد من العوامل التي تشهد على أهمية المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد والطلب عليها. وتتمثل هذه العوامل في عدد طلبات الحصول على الخدمات الاستشارية، والبعثات التي أوفدت فعلاً، وأعمال المتابعة اللاحقة التي قام بها الأونكتاد والسلطة الفلسطينية من أجل تعبئة الموارد اللازمة للمشاريع والتعاون الوثيق في هذا الصدد. كما أن التمويل الخارج عن الميزانية الذي أقر بالفعل من خلال مصادر مختلفة للمشاريع المزمع انجازها خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ يؤكد أيضاً قيمة هذا البرنامج. وتتطوي التغطية الصحفية، واهتمام القراء، واستشهاد مختلف المصادر بآخر دراستين صدرتا عن الأونكتاد حول هذا الموضوع على مزيد من الأدلة التي تثبت تأثير عمل الأونكتاد على الاقتصاد الفلسطيني. ومن الأمثلة على ذلك أن أولى هاتين الدراستين قد استعرضت في مقالات نشرت في صحيفتين تصدران باللغة العربية (في لندن ورام الله) وفي صحيفة مالية دولية مرموقة (لندن) وفي مقابلات مع ثلاث محطات إذاعية دولية (جنيف وواشنطن) وفي تقرير نقلته وكالة أنباء دولية (لندن) فضلاً عن استخدامها كمرجع للمعلومات بشأن قطاع التجارة الفلسطيني في منشور إعلامي اقتصادي واسع الانتشار. وقد أسهمت هذه التغطية الإعلامية في ظهور طلبات للحصول على نسخ من الوثيقة من قبل المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المعنية بتحليل السياسات والوكالات الإنمائية الدولية ووزارات السلطة الفلسطينية. أما الدراسة الثانية التي أعدها الأونكتاد ونشرت في عام ١٩٩٨ فقد أثارت المزيد من الاهتمام في أوساط القراء، وبخاصة لدى المسؤولين والمفاوضين التابعين للسلطة الفلسطينية الذين اعتمدوا على هذه الدراسة في بلورة موقفهم في سياق المرحلة الأولى من مشروع الوضع الاقتصادي الدائم المشار إليه أعلاه. وقد دلت التجربة على أن البيانات الصحفية والمذكرات التي يوزعها الأونكتاد على المراسلين الصحفيين تعتبر ضرورية لتقدير عمل الأونكتاد على نطاق أوسع وأكثر تخصصاً مما يمكن أن يتيح الاعتماد فقط على القنوات التقليدية لتوزيع الوثائق.

٦٠- أما فيما يتعلق بجوانب القصور التي لا يزال يتعين معالجتها، فإن الظروف الصعبة التي تواجهه على المستوى الميداني قد ظلت تشكل سبباً رئيسياً من أسباب الانقطاع أو التأخير في تنفيذ أنشطة التعاون التقني أو عاقبة تنفيذها السلس. كما أن الحالة الأمنية والسياسية المتقلبة منذ عام ١٩٩٦، وما يرافقها من افتقار إلى الوجود المنتظم في الميدان، قد جعلت من مهمة إقامة الاتصالات مع الشركاء في تنفيذ المشاريع ومع الجهات المانحة والاضطلاع بأعمال المتابعة مع سائر الوكالات مهمة مضنية إلى حد ما. يضاف إلى ذلك أن ترتيبات التنسيق فيما بين الوكالات ترزح تحت وطأة تنوع الوكالات التي تطلب هذه الخدمات، علاوة على أن المنظمات التي لا يوجد مقرها في الأرض الفلسطينية تظل أقل قدرة على الاستفادة من آليات التنسيق الميداني.

٦١- ويعتبر تقدير أثر البحوث والتوصيات في مجال السياسة العامة على عملية رسم السياسات الفعلية أمراً أكثر صعوبة في ظل الظروف السياسية العامة المؤثرة في هذا الشأن. إلا أنه بقدر تبني السلطة الفلسطينية لمقترحات الأونكتاد المتصلة بأنشطة التعاون التقني والناشئة عن نتائج عمليات البحث والتحليل، يتبين أن قدرة مشاريع الأونكتاد على إحداث تغييرات في السياسة العامة وفي الإطار المؤسسي باتت تحظى باعتراف واضح من قبل المستفيد الأول من هذه المشاريع. كما أن برنامج العمل هذا، وإن كان برنامجاً موجهاً على أساس الطلب، يستجيب أيضاً للاهتمامات والشواغل ضمن الإطار الأوسع للأونكتاد وذلك عن طريق الاتصالات المنتظمة والحوار وكذلك عن طريق الاستعراض الرسمي على مدى فترة السنتين من خلال الدراسة التي يجريها مجلس التجارة والتنمية للمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

الحواشي

- (١) مؤتمر التجارة والتنمية، تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: تقرير مرحلي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. TD/B/45/CRP.1. جنيف، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.
- (٢) وفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، والتي كان آخرها مقرر الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الذي اعتمد في الجلسة العامة ٨١ التي عقدت في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (E/53/L.6/5)، فإن الإشارات في هذا التقرير إلى قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية هي إشارات تتعلق "بالأرض الفلسطينية المحتلة". ولأغراض الإيجاز، فإن عبارة "الأرض الفلسطينية" تستخدم أيضاً بحسب الاقتضاء.
- (٣) صدر بوصفه الوثيقة UNCTAD/ECDC/SEU/11، جنيف، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- (٤) ترد بيانات السكان وقوة العمل وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي/الناتج الوطني الإجمالي لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ في: منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. غزة، مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، ربيع عام ١٩٩٩.
- (٥) بيانات الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ حسب من هالباخ، أ ج، إمكانات جديدة للتعاون والتجارة في الشرق الأوسط. ميونيخ، فيلتفوروم فيرلاغ، ١٩٩٥. حسب بيانات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ من بيانات الموقع الرسمي لمكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني على الشبكة.
- (٦) وفقاً لمكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، كان ٧١ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٦٩ في المائة في عام ١٩٩٧ من إجمالي الصادرات "صادرات وطنية" أما الباقي فصنف في الغالب على أنه إعادة تصدير.
- (٧) سوف ينشر في وقت لاحق في عام ١٩٩٩ تقييم كامل أعد بمساعدة خبير استشاري للأونكتاد.
- (٨) توجد أحدث معالجة لهذه المسائل في: الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي، UNCTAD/GDS/SEU/2. جنيف، ١ تموز/يوليه ١٩٩٨.
- (٩) للاطلاع على خلفية هذه المفاهيم، انظر: Evans, P., *Embedded Autonomy*. Princeton, N.J., Princeton University Press, 1995.
- (١٠) - الأونكتاد، تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات: الفرص والتحديات UNCTAD/GDS/SEU/1
- جنيف، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛ والأونكتاد، "الاقتصاد الفلسطيني..."، مرجع سابق.
- (١١) من المعتزم نشرها في أواخر عام ١٩٩٩.
